

1808

من المديرية العامة للدراسات والتشريع الجبائي إلى

الموضوع: حول نسبة الضريبة على الأرباح المطبقة بعنوان امتيازي الاستغلال "باقل" و"الفرانيق"
المرجع: - مكتوبكم عدد 2014/4947 بتاريخ 14 أكتوبر 2014
- مكتوب الإدارة العامة للطاقة بوزارة الصناعة والطاقة وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتاريخ 24 ماي 2011

" لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن المنشأة الدائمة لشركة " خضعت إلى مراجعة معمّقة لوضعيتها الجبائية في مادة الضريبة على الأرباح والتسبيقات الثلاثية والأتاوة النسبية على الإنتاج والخصم من المورد والأداء على التكوين المهني والمساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والمعلوم على المؤسسات شملت الفترة الممتدة من 01 جانفي 2007 إلى 31 ديسمبر 2009 ونتج عنها إعلام بنتائج المراجعة الجبائية صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2010.

كما ذكرتم أن عناصر التوظيف تضمنت خاصة تعديل نسبة الضريبة على الأرباح والأتاوة النسبية على الإنتاج باعتماد النسبة المنصوص عليها بالفصل 20 من المرسوم عدد 85-9 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلق بسنّ أحكام خاصة تهّم البحث عن الموارد الهيدروكربونية السائلة والغازية والمقدّرة بـ55% أي النسبة الملائمة للحاصل "ح" دون 2.5 وذلك بعد أن تبين أن امتيازي الاستغلال "باقل" و"الفرانيق" ينتجان الغاز المرافق للبتترول السائل.

" تمسكت بأن
إلا أنّ المنشأة الدائمة لشركة " امتيازي الاستغلال "باقل" و"الفرانيق" يمثلان امتيازي استغلال محروقات غازية استنادا إلى الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية للحقلين المعنيين، من ناحية وإلى مصادقة السلطة المانحة على أنهما يتعلقان أساسا باستغلال الغاز غير المرافق للبتترول والسائل من ناحية أخرى. وبالتالي يخضعان لأحكام الفصل 31 من المرسوم المشار إليه أعلاه والذي على أساسه اعتمدت المنشأة الدائمة نسبة ضريبة على الأرباح تقدّر بـ50% أي النسبة الملائمة للحاصل ح دون 2.5.

وأكدتم أنه وبصرف النظر عن أن امتيازي الاستغلال المشار إليهما قد تمّ منحها للشركة المعنية على أساس أنهما سينتجان أساسا الغاز غير المرافق للبتروول فإن الوقائع المتعلقة بأهمية كميات البتروول المستخرجة ومخطط التطوير تشير إلى أنهما بصدد انتاج الغاز المرافق للبتروول السائل. وبالتالي فإن الأحكام المنطبقة لضبط نسبة الضريبة على الأرباح والأتاوة النسبية على الإنتاج تكون، في هذه الحالة، أحكام الفصل 20 من المرسوم عدد 9-85 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985، الوارد ضمن الباب الرابع المتعلق بالخيار الجبائي بالنسبة للمواد الهيدروكربونية السائلة.

وعلى هذا الأساس، طلبتم مدّكم برأيي في الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه بالاستناد إلى المكتوب الصادر عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم تبين أن امتيازي الاستغلال المذكورين تمّ إحداثهما لإنتاج الغاز غير المرافق للبتروول. وبالتالي يتجه الرأي إلى الاعتماد على هذا المكتوب والصادر عن السلطة المانحة باعتبار الجانب التقني للموضوع والذي لا يمكن لمصالح الجباية الحسم فيه دون مساهمة الوزارة المكلفة بالطاقة.

والسلام
المدير العام للدراسة
والتشريع الجبائي
الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي